



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية التربية الاساسية

مجلة ميسان للادراسات الاكاديمية العلوم الانسانية والاجتماعية والتطبيقية

ISSN (Paper)- 1994- 697X

(Online)- 2706- 722X



المجلد 23 العدد 49 السنة 2024

مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية

العلوم الانسانية والاجتماعية والتطبيقية

كلية التربية الاساسية - جامعة ميسان - العراق

ISSN (Paper)-1994-697X

(Online)-2706-722X

مجلد (23) العدد (49) اذار (2024)

ISSN
INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE

OJS / PKP
www.misan-jas.com

IRAQI
Academic Scientific Journals



ORCID

OPEN ACCESS



journal.m.academy@uomisan.edu.iq

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق بغداد 1326 في 2009

الصفحة	فهرس البحوث	ت
12 – 1	Impact of Vitamin D3 Deficiency on Liver and Adipose Tissue in Pregnant Mice Amenah Salman Mohammed	1
23 – 13	Diagnostic potential of salivary MMP-9 to differentiate between periodontal health and disease in smokers and non-smokers Tamarah Adil Mohammed Hussein Omar Husham Ali	2
35 – 24	Salivary IL-10 and TNF-α levels in Dental Caries Detection in Pediatric β-Thalassemia Major Patients Ban Hazem Hassan Zainab Abduljabbar Athab	3
46 - 36	Compare Robust Wilk's statistics Based on MM-estimator for the Multivariate Multiple Linear Regression Thamer Warda Hussein Abdullah A. Ameen	4
58 – 47	Curvature Inheritance Symmetry of C_9 –manifolds Mohammed Y. Abass Humam T. S. Al-Attwani	5
67 - 59	The issues of cultural expressions untranslatability from Iraqi Arabic into English language Ahmed Mohamed Fahid	6
80 - 68	Hematological and biochemical parameters changes associated with Coronavirus Disease (COVID-19) for some patients in Missan Province Anas, S. Abuali	7
89 - 81	Evaluation of the diagnostic efficacy of salivary malondialdehyde among smokers and nonsmokers with periodontal disease: A case-control study Haneen Fahim Abdulqader Maha Sh. Mahmood	8
104 - 90	Mapping the Slopes' Geomorphological Classification Using Geomatics Techniques: A Case Study of Zawita, Iraq Mohammed Abbas Jaber Al-humairi Elaf Amer Majeed Alyasiri	9
112 - 105	Enhancement methods of intrusion detection systems using artificial intelligence methods (TLBO)Algorithm. Mohammed Saeed Hashim Al-Hammash Haitham Maarouf	10
124 - 113	In Silico Interaction of Select Cardiovascular Drugs with the Developmental Signal Pathway Pax3 Sarah T. Al-Saray	11
135 - 125	Influence of gingivitis in preterm delivery on serum biomarkers COX-2 and PGE-2 Shaden Husham Maddah Ghada Ibrahim Taha	12
143 - 136	Detection and Identification of Chlamydia causing Ear infection by PCR. Rabab Saleh Al.sajedy Ghaida'a . J. AL.Ghizzawi	13
152 - 144	Metric areas and results of best periodic points Maytham zaki oudah Al Behadili	14
157 - 153	Structural and Optical Properties of Co doped CdS Nanoparticles Synthesised by Chemical Method Uday Ali Sabeeh Al-Jarah Hadeel Salih Mahdi	15
166 - 158	The occurrence of <i>Lactobacillus</i> and <i>Candida albicans</i> in patients with thyroid disorders Riam Hassoun Harbi Maha Adel Mahmood	16

173 - 167	An overview of the loquat's (Eriobotrya japonica) active components Shahad Basheer Bahedh Dina Yousif Mohammed	17
183 - 174	Study the mineralogy of Al-Faw soil in southern Iraq and determine swelling properties by indirect methods Haneen.N. Abdalamer Huda.A.Daham	18
192 - 184	The Role of pknF and fbpA as a virulence genes with Interleukin4-and 6, in the Pathogenesis of Tuberculosis Samih Riyadh Faisal	19
203 - 193	لغة الانفعال في النص الشعري التسعيني أحمد عبد الكريم ياسين العزاوي	20
218 - 204	الحماية الدستورية لحقوق الأطفال عديمي الجنسية في التعليم في التشريعات العراقية (دراسة مقارنة) الباحث كامل خالد فهد هند علي محمد	21
230 - 219	التنبؤ بالطلب على الخزين باستعمال الشبكات العصبية الاصطناعية مع تطبيق عملي أيمن خليل اسماعيل لمياء محمد علي حميد	22
240 - 231	بعض التقديرات المعلمية واللامعلمية لأنموذج الانحدار الدائري بالحاكاة رنا صادق نزر عمر عبد المحسن علي	23
258 - 241	القتل في القران والسنة (دراسة في الاسباب والاثار والوقاية) جاسب غازي رشك	24
271 - 259	الطريقة الصوفية البكتاشية دراسة تحليلية جبار ناصر يوسف	25
286 - 272	السياسات التعليمية في الفكر الإسلامي مدخل لتعزيز البناء الاجتماعي حامد هادي بدن	26
306 - 287	دراسة سندية لحديث: (أهل بيتي أمان لأمتي...) وفق المنهج الحديث عند أهل السنة حكمت جراح صبر	27
321 - 307	القياس والافصاح المحاسبي عن الانتاج المرئي وفق معايير المحاسبة الدولية رائد حازم جودة خوله حسين حمدان	28
332 - 322	اسس تطبيق فن الايكيبانا في دروس الإشغال الفنية بقسم التربية الفنية سهاد جواد فرج الساكني	29
353 - 333	تنبؤ العلاقات العامة بالآزمات عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي ليث صبار جابر	30
374 - 354	روايات أهل البيت (ع) في مدح وذم أهل الكوفة دراسة تحليلية محمد جبار جاسم	31
385 - 375	تجليات الصراع الوجودي في لامية اوس بن حجر مشتاق طالب منعم	32
392 - 386	ازدواجية الهوية الدينية وفهم الذات في رواية (عازف الغيوم) لعلي بدر أنموذجا نور خليل علي	33
402 - 393	مشروع الحلف الاسلامي السعودي وموقف الكيان الصهيوني (دراسة تحليلية في الوثائق الامريكية) سعد مهدي جعفر	34



ISSN (Paper) 1994-697X

ISSN (Online) 2706-722X

DOI:

<https://doi.org/10.54633/2333-023-049-027>

دراسة سندية لحديث: (أهل بيتي أمان لأمتي...) وفق المنهج الحديث عند أهل السنة
حكمت جراح صبر
جامعة البصرة/كلية التربية للعلوم الانسانية

المستخلص:

سلط الباحث الضوء على أسانيد حديث الأمان فقام بتخريج الحديث من مصادره الأساس ووقف على الاسانيد والطرق التي ورد بها وقام بدراستها وفق قواعد الحديث وأصوله عند أهل السنة وخُص إلى أنّ الحديث ورد بتسعة طرق عن سَنّة من الصحابة من غير وجود راو متكرر في الأسانيد، وإلا فتزويد الطرق أكثر، واتّضح أنّ بعضها صحيحة أو حسنة لذاتها وبعضها فيها ضعف خفيف يزول بمجيئه من طريق آخر، فالحديث صحيح بمجموع طرقه بلا إشكال، كما اتضح أنّ تضعيفات الحديث من قبل بعض علماء الحديث لم تكن متوافقة مع القواعد المقررة، ولذا رأينا بعضاً آخر منهم يقرّ بقبول الحديث واعتباره. الكلمات المفتاحية: حديث الأمان، أهل البيت، دراسة سندية، أهل السنة، المتابعات والشواهد.

A Study of the Chains of Transmission of the Hadith ‘My family is the safety of my nation...’ in Terms of the Sunni Hadith Approach

Hekmat Jarrah Saber Al-Rahma

Department of Qura'n Sciences and Islamic Education, College of Education for Human Sciences, University of Basrah

hekmat.sabr@uobasrah.edu.iq<https://orcid.org/0000-0003-3710-5247>

:Abstract

The researcher provided insights into the transmission of the hadith Al-Aman by extracting it from its original sources, analyzing the transmission chains and reporting methods, and evaluating them based on the rules and origins of the hadith according to Sunni tradition. He determined that the hadith was reported in nine transmission chains by six companions, with no repeated narrator in the transmission chains. Otherwise, the chains of transmission of the hadith increase even more. It has become evident that some of the chains of transmission are effective on their own, while others may have minor flaws that are resolved when approached from a different angle. The hadith is reliable in every aspect without any issues. It also became evident that the alterations of the hadith by certain hadith scholars did not align with the established guidelines, and thus we observed some of them acknowledging the authenticity of the hadith.

Keywords: Hadith Al-Aman, Ahl al-Bayt, study of the chains of transmission, Ahl al-Sunnah, follow-ups and evidence

مقدمة:

يحظى الحديث النبوي بأهمية كبرى في حياة الفرد والمجتمع المسلم لكونه حاكياً عن السنة النبوية التي تمثل المصدر التشريعي الثاني للمسلمين بعد القرآن الكريم. ولعوامل عديدة تعرضت السنة النبوية المنقولة بالاحاديث للدس والتحريف والتغيير وانتشرت الاحاديث الضعيفة والموضوعة وامتزجت بغيرها من الاحاديث المقبولة، فكان لا بد من دراسة الاحاديث سنداً ومنتاً لتمييز ما هو المقبول منها من غيره ليتسنى العمل بالمقبول وترك غيره. ورغم ما بذله العلماء من جهود حثيثة في دراسة الاحاديث وتمحيصها، إلا أنها لم تنتج تراثاً حديثياً مقبولاً لدى الجميع بسبب اختلاف الاجتهادات تارة، ودخول عوامل الطائفية واتباع الاهواء والعصبية تارة أخرى، فكان نتيجة ذلك تصحيح احاديث حقها التضعيف وتضعيف احاديث حقها التصحيح، وهذا الأمر لم يسلم منه حتى أتباع المذاهب الفقهية المختلفة ولم يقتصر على الخلاف العقدي فقط.

بيد أن عدم الموضوعية في الاحاديث ذات الجانب العقدي كان أشد وأقسى، وخصوصاً تلك التي لها أثر كبير في موضوع الإمامة، فترى الشد والجذب فيها بين واضح.

ومن بين هذه الاحاديث هو حديث الأمان، إذ ذهب جملة من علماء أهل السنة إلى تضعيفه، بل رماه بعضهم بالوضع، في حين يراه الإمامية من الاحاديث الصحيحة الصادرة عن النبي (ص) ووافقهم على ذلك بعض علماء أهل السنة أيضاً. ولم نر من خرج الحديث ووقف على طريقه ودرس أسانيده بصورة مفصلة، سوى دراسات أو أحكام مجتزئة لا يمكن الوثوق بنتائجها؛ إذ لم تتناول طرق وأسناد الحديث كافة، هذا أولاً، وأكثرها لم يخضع لشروط البحث العلمي المحايد ثانياً؛ لذا حاول الباحث تسليط الضوء على الحديث من الجهة السندية بلحاظ جميع طرقه، فقام بتخريج الحديث من مصادر أهل السنة الأساس والنظر في أسانيده ودراساتها وفق ما تقتضيه قواعدهم الحديثية والرجالية؛ أملاً في تأصيل دراسات موضوعية يراعى فيها اتباع القواعد المقررة دون ميل أو هوى أو عصبية.

المبحث الأول: نظرة مختصرة في بيان ضابطة الحديث المقبول

أولاً: تقسيم الحديث من حيث القبول والرد

قسّم الحديث إلى أقسام خمسة:

1. الصحيح لذاته: وهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً (1).
2. الصحيح لغيره: وهو الحسن لذاته إذا تعددت طرقه (2)، (3)، بل قد يشمل الحديث المتعدد الطرق ولو كانت كل طريقه ضعيفة، قال الشيخ الألباني: (ليس من الضروري عندهم أن يكون للحديث الصحيح عندهم طريق صحيح، فقد يكون الطريق حسناً لذاته، فيصير الحديث صحيحاً لغيره بطريق آخر، أو بطرق أخر. وقد يكون ضعيفاً فيصير حسناً أو صحيحاً لغيره بحسب طريقه قلّة وكثرة) (4).
3. الحسن لذاته: وخصالته: ما رواه عدل خفيف الضبط بسند متصل وسلم من الشذوذ والعلّة القادحة (2)، (3).
4. الحسن لغيره: هو الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه على وجه يجبر بعضها بعضاً، بحيث لا يكون فيها كذاب، ولا متهم بالكذب (3)، وسيوضح لاحقاً عند التعرض لقاعدة الحديث يتقوى بكثرة طريقه.
5. الضعيف: وهو ما تخلفت فيه أحد شرائط الصحيح أو الحسن، أو قل أحد شرائط الحديث المقبول. والأقسام الأربعة الأولى كلّها مقبولة، وإما القسم الأخير فيكون مقبولاً إذا تعددت طرقه ودخل في النوع الثاني أو الرابع.

ثانياً: قاعدة الحديث يتقوى بكثرة طرقه:

من القواعد المهمة في علم الحديث عند أهل السنة أنّ الحديث إذا تعددت طرقه قد يتحول من الضعيف إلى الحسن لغيره أو الصحيح لغيره، لكن ذلك ليس مطرداً، بل هنالك شروط معيّنة متى ما توفرت تحول الحديث من الضعيف إلى المقبول، وهو ما يسمّى بالاعتبار بالمتابعات والشواهد، ومرادهم من الاعتبار: هو تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لحديث معين روي من أحد الوجوه ليعرف هل له متابع أو شاهد أم لا. ويراد من المتابع ورود الحديث من طريق آخر ينتهي إلى نفس الصحابي، ويراد من الشاهد ورود متن الحديث المراد تقويته عن طريق صحابي آخر روى الحديث بلفظه أو معناه، وقد يطلق الشاهد على المتابع أو العكس، إذ الغرض من ذلك هو تقوية الحديث(5).

ويبدو أنّ الترمذي أول من أوضح شروط تقوية الحديث مع غيره، إذ قال: (كلّ حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن)(6).

وقد أطلقوا على الحديث الذي في إسناده كذاباً أو متهماً بالكذب بـ (شديد الضعف) وهو لا يتقوى عندهم على بعض الكلام في ذلك ستأتي الإشارة إليه، بخلاف الحديث الذي خلا إسناده من ذلك فهو خفيف الضعف، ويتقوى بكثرة الطرق.

وعند مراجعة كلماتهم والتأمل في صناعتهم الحديثية، يتبيّن أنّ هناك عدّة أنواع من الحديث الضعيف تصلح في المتابعات والشواهد تبعاً لنوع الضعف الذي اشتمل عليه سند الحديث، ومن هذه الأنواع: وجود الراوي المختلط، أو مجهول الحال، أو سيئ الحفظ، أو المدلس، أو الحديث الذي في سنده انقطاع، أو الحديث المرسل، وغيرها، فالأحاديث التي تكون ضعيفة ضعفاً خفيفاً تتجبر بورودها من وجه آخر خفيف الضعف أيضاً. وقد ذكر هذه الأنواع وأشار لها عدّة من علماء الحديث كابن الصلاح(1) وابن حجر(2) والتهانوي(7)، ورضي الدين الحنفي(8) وغيرهم.

وصرح الألباني بأنّ شرط تقوي الحديث بكثرة الطرق هو خلوها من متهم(9). ويتضح من كلماتهم وكما هو صنيع أهل الحديث أنّه يكفي في ارتقاء الحديث الخفيف الضعف إلى الحسن وروده بطريقتين فقط، وهو ما أوضحه الألباني، إذ قال: (ويكفي فيه طريقان لم يشتدّ ضعفهما)(10).

فتبيّن أنّ الخبر إذا لم يكن في روايته كذاباً أو متهماً بالكذب يصلح في المتابعات والشواهد؛ ولذا صحّح الذهبي أحاديث زيارة قبر النبي لا لذاتها بل لتعدّد طرقها، فقال: (وفي الباب الأخبار اللينة ممّا يُقوي بعضه بعضاً لأنّ ما في روايتها متهم بالكذب)(11). وقد ذكرنا ما يصلح للمتابعات والشواهد بنوع من التفصيل في كتاب حديث السفينة فليراجع(12).

تعدّد الطرق وأثرها في تقوية الحديث الواهي (شديد الضعف)

اتضح أنّ الحديث يتقوى بمجيئه من طريق آخر أو أكثر ما لم يكن في سنده متهم بالكذب، إلا أنّ ابن حجر العسقلاني وتبعه جماعة يرى أنّ الحديث شديد الضعف يتقوى أيضاً وقد يتحول إلى خفيف الضعف عند تعدد طرقه، فقد قال على ما نقله عنه تلميذه البقاعي: (على أنّ هذا الضعيف الواهي ربّما كثرت طرقه حتى أوصلته إلى درجة رواية المستور، والسيئ الحفظ، بحيث إنّ ذلك الحديث إذا كان مروياً بإسناد آخر فيه ضعف قريب محتمل، فإنّه يرتقي بمجموع ذلك إلى مرتبة الحسن، وقد جعلنا مجموع تلك الطرق الواهية بمنزلة الطريق التي فيها ضعف يسير، فصار ذلك بمنزلة طريقين، كل منهما ضعفه يسير)(13).

وقال السيوطي: (وأما الضعيف لفسق الراوي أو كذبه فلا يؤثر فيه موافقة غيره له إذا كان الآخر مثله؛ لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر، نعم، يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً، أو لا أصل له، صرح به شيخ الإسلام) وذكر بنحو ما تقدّم عن البقاعي(14). وتبعهم على ذلك القاسمي في قواعده(15)، وإليه مال السخاوي(16).

المبحث الثاني: تخريج الحديث ودراسة أسانيده:

بحسب تتبع الحديث في مصادره الأساس، فإنّه ورد عن ستّة من الصحابة، وهم: 1. سلمة بن الأكوع. 2. عليّ بن أبي طالب(ع). 3. عبد الله بن عباس 4. جابر بن عبد الله. 5. المنكدر بن عبد الله. 6. نبيط بن شريط.

كما يظهر أنّ الحديث مروى عن أنس بن مالك، أخرجه ابن المظفر من حديث عبد الله بن إبراهيم الغفاري كما نص على ذلك السمهودي(17). ولم نعثر على هذا الطريق بعد طول بحث ومراجعة.

وما ينبغي التركيز عليه هو تخريج ودراسة الحديث من مصادره التي عثرنا عليها، وهو ما سنبينه فيما يأتي:
أولاً: حديث سلمة بن الأكوع:

1. تخريج الحديث: ورد حديث سلمة بن الأكوع من طريقين:

الأول: عن موسى بن عبيدة عن إياس بن سلمة عن أبيه: أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي، قال: حدثنا عبيد الله قال: حدثنا موسى بن عبيدة، عن إياس بن سلمة بن الأكوع، عن أبيه، قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: النجوم أمان لأهل السماء وأهل بيتي أمان لأمتي)(18).

وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن نمير عن موسى بن عبيدة به. ومسدد، عن عبد الله، عن موسى به(19). وأخرجه الروياني، عن أبي عامر، نا موسى بن عبيدة به، وأخرجه من طريقين آخرين عن موسى به(20). وأخرجه الطبراني عن سفيان الثوري عن موسى، بلفظ: (لنجوم جعلت أماناً لأهل السماء، وإن أهل بيتي أماناً لأمتي)(21). ومن طرق أخرى عن موسى أيضاً أخرجه ابن الأعرابي(22)، والخطيب(23) ومحمد بن سليمان الكوفي(24) وابن عساكر(25) وغيرهم.

الثاني: عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع: أخرجه محمد بن سليمان الكوفي، قال: [حدثنا] أبو أحمد قال: أخبرنا علي بن مسلم عن أبي عاصم (الضحاك بن مخلد) عن يزيد بن أبي عبيد: عن سلمة بن الأكوع قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (النجوم أمان لأهل السماء وأهل بيتي أمان لأهل الأرض)(24).

2. دراسة سند الحديث:

أ. طريق موسى بن عبيدة، عن إياس بن سلمة، عن أبيه سلمة بن الأكوع:

من الواضح أنّ هذا الطريق يدور على موسى بن عبيدة، لوروده بطرق عديدة عن موسى هذا، وبعضها صحيحة، فقد رواه ابن أبي شيبة عن ابن نمير، عنه، وابن نمير، ثقة صاحب حديث من أهل السنة(26). ورواه يعقوب بن سفيان عن عبيد الله بن موسى بن باذام عنه، وابن باذام ثقة(26). ورواه مسدد عن عبد الله بن داود بن عامر، عنه، وابن داود ثقة عابد(26). فتمام الكلام ينصب على ترجمة موسى بن عبيدة ومن بعده، فنقول:

1. موسى بن عبيدة: روى عنه العديد من أئمة الحديث وكبار الحفاظ والثقات مثل سفيان الثوري وابن المبارك وشعبة وسليمان بن بلال وروح بن عباد ووكيع بن الجراح وعبد الله بن نمير وغيرهم(27).

ومن خلال رواية شعبة عنه نستكشف توثيقه عنده، فهو لا يروي إلا عن ثقة، وصرح الحافظ الذهبي بأن شيوخ شعبة جيد(28). وكذلك وثقه وكيع بن الجراح وهو ممن عاصره وروى عنه(29)، وصرح الترمذي بأنه صدوق، قال: (ويضعف في الحديث من قبل حفظه وهو صدوق، وقد روى عنه شعبة والثوري)(6). وقال مغلطي: (وفي كتاب ابن شاهين، عن أحمد بن حنبل: لا بأس به) وأضاف: (وقال العجلي: ثقة، وفي موضع آخر: جازئ الحديث)(30).

وقال محمد بن سعد: (كان ثقة كثير الحديث وليس بحجة) وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالقوي عندهم)، وقال الساجي: (منكر الحديث وكان رجلاً صالحاً)(29).

وقال علي بن المديني: (موسى بن عبيدة الرندي ضعيف يحدث بأحاديث مناكير)، وقال أبو حاتم: (منكر الحديث)، وقال أبو زرعة: (ليس بقوي الحديث)(27).

وقال ابن حبان: (وكان من خيار عباد الله نسكاً وفضلاً وعبادةً وصلاً، إلا أنه غفل عن الاتقان في الحفظ، حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهماً، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأنبات من غير تعمد له، فبطل الاحتجاج به من جهة النقل، وإن كان فضلاً في نفسه)(31).

وقال البزار: (موسى بن عبيدة رجل مفيد وليس بالحافظ، وأحسب إنما قصر به عن حفظ الحديث شغله بالعبادة)(29).

ومن خلال الكلمات التي سيقت في ترجمة موسى هذا نلاحظ الاختلاف في الرجل بين التوثيق والتضعيف، ويبدو عند التأمل في كلمات أخر أنّ منشأ تضعيفهم له كان لأجل أحاديث أنكروها عليه رواها عن عبد الله بن دينار، فقد ذمّه أحمد بن حنبل ونهى عن التحديث عنه، وقال: (لا تحلّ عندي الرواية عن موسى بن عبيدة) وقال عنه: (منكر الحديث)، لكنّه قال في أحد المرات: (فلم يكن به بأس، ولكنّه حدث بأحاديث منكّرة عن عبد الله بن دينار)، وقال يحيى بن معين: (موسى بن عبيدة ليس بالكذوب ولكنّه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير)(27)، ولذا قال عنه مرة أخرى بأنّه: (صالح)(32). وقال أبو داود: (وأحاديث موسى مستوية إلاّ أحاديثه عن عبد الله بن دينار)(27). وقال ابن أبي خيثمة: عن يحيى بن معين، قال: (وإنما ضعف حديثه لأنّه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير)(29).

وإذا ما عرفنا أنّ روايته هذه ليست عن عبد الله بن دينار، فهي مستوية كما قال أبو داود، ولكن حيث إنّ بعض الأقوال ذمته مطلقاً، وبملاحظة أنّ الرجل صدوق في نفسه ولم يتهم بالكذب، وأنّه كان من خيار العبّاد الصالحين، وقد شغلته العبادة عن حفظ الحديث وإتقانه، فالضعف الذي فيه إنّما من قبل حفظه لا غير، فلا يمكن طرح رواياته مطلقاً خصوصاً ما لم تكن عن عبد الله بن دينار، ولذا علق الهيثمي على أحد الأسانيد قائلاً: (رواه أبو يعلى وفيه موسى بن عبيدة ضعيف قد وثق فيما رواه عن غير عبد الله بن دينار، وهذا منها)(33)، فالرجل حسن الحديث إنّ شاء الله، ولا أقل من أنّه حسن الحديث في المتابعات والشواهد؛ ولذا فقد استشهد به ابن حجر(34)، وقال عنه مرة: (ضعفه جماعة من قبل حفظه)(34). وقال عنه الألباني: (فهو وإن كان ضعيفاً فلا بأس به في المتابعات)(35).

2. إياس بن سلمة: من رجال السنّة، وثقه ابن سعد وابن معين والنسائي والعجلي(27)، وذكره ابن حبان في الثقات(36)، وقال ابن حجر: (ثقة)(26). وسلمة بن الأكوع: صحابي، والصحابة عند أهل السنّة كلّهم عدول.

فتبين ممّا تقدّم أنّ الحديث حسن لذاته؛ لأجل الكلام في حفظ موسى بن عبيدة، ولا أقل من كونه حسناً لغيره في المتابعات والشواهد الآتية، وقد حسّنه السيوطي(37)، وتبعه على ذلك المناوي، فقال في آخر شرحه للحديث: (إسناده حسن)(38)، ومثله العزيزي(39)، ولم يتعقب أي منهما السيوطي بشيء. **ب. طريق يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع:**

وهذا الطريق ليس فيه محلاً للتأمل إلا في شيخ المؤلف أبي أحمد، وأمّا بقية الرواة فكلمهم من الثقات، وأبو أحمد، هو عبد الرحمن بن أحمد الهمداني، كان قد مرّ عليّ سابقاً عند تأليفي كتاب (الحوادث الكونية والكرامات الواقعة بعد مقتل الإمام الحسين) وقد تتبعت التراجم في وقتها فلم أعرّ على شيء يخص هذا الرجل، فكتبت حينها ما نصّه: (لم أقف له على ترجمة، مع إكثار المؤلف من النقل عنه، إذ نقل عنه (132) رواية عن (58) شيخاً)(40).

وعند كتابتي هذا البحث أعدت التفتيش والتتقيب عن هذا الراوي مجدداً وبقيت أياماً وأنا أبحثُ وأمعن النظر، حتّى بدا لي أنّ أبحث عنه في كتب الزيدية، ثم في كتب أهل اليمن، فمنّ الله عليّ بالعثور على كتاب (قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر)، لأبي محمد الطيب بن عبد الله الشافعي، وعند ذكره لاسحاق بن إبراهيم بن عباد الدبري راوي كتب عبد الرزاق الصنعاني، ذكر المؤلف أنّ إسحاق هذا ممّن سمع منه عبد الرحمن بن أحمد الهمداني، أبو أحمد، على ما قاله القاضي العرشاني: (عبد الرحمن بن أحمد الهمداني، أبو أحمد، كان فقيهاً فاضلاً محدثاً، قدم صنعاء، وسمع من الدبري).

وأضاف أنّه سمع منه (أي من عبد الرحمن) مشايخ صنعاء: الحسن بن عبد الأعلى، والكشوري وغيره(41).

والعرشاني هو أبو العباس أحمد بن الإمام الحافظ علي بن أبي بكر، تفقه بأبيه غالباً وبغيره وولي القضاء بالجند وكان فقيهاً حاذقاً مصقفاً خطيباً فاضلاً مؤرخاً، ذيل تاريخ الطبري، وله مختصر جمع فيه من قدم اليمن من الفضلاء، أثنى عليه ابن سمرّة ثناء مرضياً(42).

ثم عثرت على كتاب "طرز أعلام الزمن في طبقات أعيان اليمن" للخزرجي صاحب خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، فوجدته أفرد للرجل ترجمة مستقلة فقال: (أبو أحمد، عبد الرحمن بن أحمد الهمداني، كان فقيهاً فاضلاً محدثاً، ذكره القاضي أحمد

بن علي العرشاني فيمن قدم صنعاء، وسمع من الدبري، وسمع منه مشايخ صنعاء، وسمع منه الحسن بن عبد الأعلى والكشوري وغيره... (43).

وعلى هذا فالرجل لا بأس به، فهو وإن لم يوثق صريحاً إلا أنّ وصفه بالفقيه الفاضل المحدث ورواية الثقات عنه وعدم وجود ذم فيه يكشف عن وثاقته أو لا أقل من أنّ الرجل صدوق حسن الحديث، خصوصاً أنّ الجمهور قبل رواية المجهول الذي روى عنه جمع من الثقات ولم يأت بما ينكر عليه (28). وأوضح الألباني بأنه: (على هذا عمل المتأخرين من الحفاظ كابن كثير والعراقي والعسقلاني وغيرهم) (44). وقد ذكر أيضاً أنّ رواية ثلاثة من الثقات عن الرجل كافٍ في توثيقه (45).

وأما بقية رجال السند: فلا كلام في وثاقبتهم، فعلي بن مسلم، من رجال البخاري وأبي داود والنسائي، ثقة (29). وأبو عاصم، ثقة ثبت (26). ويزيد بن أبي عبيد الأسلمي مولى سلمة بن الأكوع، ثقة، من رجال السنة (26). فتبين أنّ الحديث بهذا السند صحيح، جميع رجاله ثقات، أو لا أقل من كونه حسناً لذاته لأجل الهمداني. خلاصة الحكم على حديث سلمة بن الأكوع: يظهر ممّا تقدم أنّ حديث سلمة بن الأكوع يدور أمره بين الصحيح لذاته أو الصحيح لغيره باجتماع الطريقتين، غير الشواهد الأخرى للحديث التي سيتم ذكرها تباعاً.

ثانياً: حديث علي بن أبي طالب عليه السلام:

1. تخريج الحديث: وله عن علي (ع) خمسة طرق:

الأول: أخرجه القطيعي في زياداته على أحمد بن حنبل، قال: (وفيما كتب إلينا أيضاً (يعني محمد بن عبد الله الحضرمي)، يذكّر أنّ يوسف بن نفيس حدّثهم قتنا عبد الملك بن هارون بن عنتره، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (النجوم أمان لأهل السماء، إذا ذهب النجوم ذهب أهل السماء، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض) (46).

الثاني: أخرجه الشجري، قال: أخبرنا أبو القاسم عبد العزيز بن علي بن أحمد الأرجي، بقراءتي عليه، قال: أخبرنا أبو القاسم عمر بن محمد بن إبراهيم بن سنبل البلخي، قال: أخبرنا أبو الحسين عمر بن الحسن بن علي بن مالك الأشناني، قال: حدّثنا أبو بكر محمد بن زكريا المروزي، قال: حدّثنا موسى بن إبراهيم المروزي الأعور، قال: حدّثنا موسى بن جعفر بن محمد، قال: حدّثنا أبي جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي عليهم السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (أهل بيتي أمان لأهل الأرض كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء فويل لمن خذلهم وعاندتهم) (47).

الثالث: أخرجه الاطرابلسي، قال: أخبرنا الفقيه أبو الفتح نصر بن القاسم بن الحسن الأنصاري الشامي وأنا أسمع بدمشق، قيل له: أخبركم الأمير أبو محمد الحسن بن علي بن عبد الواحد بن البري قال: أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن عثمان بن القاسم بن أبي نصر قال: حدّثنا أحمد بن جعفر البغدادي الصيدلاني: حدّثنا الحسين بن عبيد الأبراري قال: حدّثني إبراهيم بن سعيد قال: حدّثني المأمون، عن الرشيد قال: حدّثني المهدي، عن المنصور قال: حدّثني أبي، عن جدي قال: سمعت عبد الله بن عباس يقول: قال علي بن أبي طالب رضوان الله عليه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (النجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهب النجوم ذهب أهل السماء، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض) (48). فالحديث برواية عليّ (ع) مرفوعاً ورد عنه بثلاثة طرق.

الرابع: ورد موقوفاً، عنه عليه السلام، إذ قال: (الحمد لله الذي اتخذ محمداً منا نبياً وابتعثه إلينا رسولا فنحن بيت النبوة ومعدن الحكمة أمان لأهل الأرض ونجاة لمن طلب، لنا حق إن نعطه نأخذه وإن نمنعه نركب أعجاز الإبل...). ذكره ابن قتيبة، وقال: (برويه يعقوب بن محمد عن أبي عمر الزهري عن مسلم بن نشيط عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس) (25). وأخرجه الطبري، قال: حدّثني سلم بن جنادة أبو السائب قال حدّثنا سليمان بن عبد العزيز ابن أبي ثابت بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف قال حدّثنا أبي عن عبد الله ابن جعفر عن أبيه عن المسور بن مخرمة، وذكر كلاماً طويلاً في الشورى ومنه قول عليّ (ع) المتقدم (49).

وهو بحكم المرفوع لأنّ مثله ممّا لا يقال برأي واجتهاد كما هو مقرر في علم الحديث.

الخامس: نقل الخوارزمي عن الحافظ أبي منصور شهردار بن شيرويه الديلمي، إنّه قال: وممّا سمعته في المفاريد بإسنادي عن علي وابن عباس قالوا: قال رسول الله: وذكر الحديث(50). ولم نقف على إسناده، فهو مرسل.

2. دراسة سند الحديث:

الطريق الأول: ما أخرجه القطيعي في زياداته على أحمد بن حنبل، وعمدة الكلام فيه في اثنتين: يوسف بن نفيس وعبد الملك بن هارون.

أمّا ابن نفيس، فقد ذكره الخطيب وسكت عنه(51)، فيدور أمره بين جهالة الحال ويكون صالحاً في المتابعات والشواهد، أو الوثاقفة بناء على أنّ سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يجرح ولم يأت بما ينكر عليه يُفيد التوثيق(52).

وأما عبد الملك بن هارون بن عنتره، فقد ضعفه الكثير ومنهم من اتهمه بالكذب والوضع(53) ولعل ذلك يعود لاتصاله برواة الشيعة وروايته عنهم وروايته عنهم، إذ قال فيه النجاشي: (كوفي، ثقة، عين، روى عن أصحابنا ورووا عنه، ولم يكن متحققاً بأمرنا)(54) وكذلك لروايته فضائل أهل البيت، فقد روى هذا الحديث وروى حديث كيفية الصلاة على النبي(51)، كما أنّه روى بعض الأحاديث في التوسل(55)، وهي ليست بأسباب موجبة للتضعيف، وهذه مشكلة قائمة عند أهل السنة فإنهم في بعض الأحيان يضعفون الراوي نتيجة لروايته ثم يضعفون الرواية لوجوده فيها وهو دور صريح باطل؛ لذا لا يمكن التمسك بهكذا تضعيفات خصوصاً أنّه يظهر توثيقه من إبراهيم الحربي إذ قال: (وغيره أوثق منه)(53) وكذلك صحّح له الحاكم(56)، وحسّن له أبو موسى المدني، فقال معلقاً على أحد الأحاديث في التوسل: (هذا حديث حسن...وعبد الملك ليس بذاك القوي وكان بالري وأبوه وجده ثقتان)(55). ولفظ: ليس بذاك القوي تفيد الحسن لا التضعيف كما لا يخفى.

وكيف ما كان فإنّه لو قبلنا بتضعيفه فلا مجال لاتهام الرجل بتعمد الكذب والوضع إذ إنّ وضع رواية ما على فرضه قد يكون من غيره لا منه، هذا أولاً، وثانياً قد يكون نتيجة لسوء حفظه لا لتعمده الكذب، ولذا نرى ابن تيمية بعد أن يرفض تحسين المدني لرواية التوسل، ويذكر كلمات التضعيف والتكذيب في حقّ عبد الملك، يعود ويتراجع قليلاً، ويرى أنّ تضعيفه يدور بين تعمده الكذب أو سوء حفظه، ولا يجزم بذلك، فيعلق على خبر آخر فيه عبد الملك، فيقول: (وهذا يدل على ما قاله العلماء فيه: من أنّه متروك إمّا لتعمده الكذب وإمّا لسوء حفظه)(55).

وحينئذ لا يمكن الجزم بتعمده الكذب، وإمّا سوء حفظه فلو سلمنا به فهو منجبر بورود الحديث من طرق عديدة أخرى. فتلخص أنّ الحديث بهذا السند يصلح لأن يكون شاهداً لصحة حديث سلمة المتقدم.

الطريق الثاني: ما أخرجه الشجري، بسنده إلى علي (ع):

وعمدة الكلام فيه في اثنتين: الأول: عمر بن الحسين بن علي بن مالك الأشناني، والثاني: موسى بن إبراهيم المروزي الأعور، وأمّا بقية رجاله فيدور حالهم بين الثقة والصدوق ولا نحتاج إلى بسط تراجمهم.

أمّا عمر بن الحسين بن علي بن مالك الأشناني: فقال فيه الخطيب: (تحديث ابن الأشناني في حياة إبراهيم الحربي له فيه أعظم الفخر وأكبر الشرف، وفيه دليل على أنّه كان في أعين الناس عظيماً، ومحلّه كان عندهم جليلاً) ونقل عن محمد بن طلحة الشاهد أنّه قال: (وهذا رجل من جلة الناس، ومن أصحاب الحديث المجودين، وأحد الحفاظ له، وحسن المذاكرة بالأخبار... وقد حدث حديثاً كثيراً، وحمل الناس عنه قديماً وحديثاً). وقال الحاكم محمد بن نعيم الضبي: سألت عنه أبا علي الهروي، فقال: (صدوق)، فقال له الحاكم: (قلت: إنّ أصحابنا ببغداد يتكلمون فيه، فقال: ما سمعنا أحداً يقول فيه أكثر من أنّه يرى الإجازة سماعاً، وكان لا يحدث إلا من أصوله)(51). وقال السمعاني: (كان صاحب حديث مجوداً حسن العلم به، حدث بالكثير وأخذوا عنه)(57).

وقال الحسن بن محمد الخلال: (ضعيف تكلموا فيه)(51). وقال الدارقطني: (ضعيف)(58).

وقال الحاكم النيسابوري: قلت للدارقطني: سألت أبا علي الحافظ عنه فذكر: (أنّه ثقة) فقال بسّس ما قال شيخنا أبو علي،

ثم حكى حكاية تدلّ على وهنه وختمها بقوله: (كان يكذب)(51).

أقول: أمّا تضعيف الدارقطني والخلال فهو جرح غير مفسّر لا يصمد أمام التوثيق التي ذكرناها، خصوصاً أنّ الهروي نفى أن يكون أحداً قد تكلم فيه سوى أنّه يرى الإجازة سماعاً، فتوثيق الهروي له مسبوق بما يقال من أنّه تكلم فيه، فيكون مقدّماً على غيره. وأمّا تكذيب الدارقطني له، ففيه: أولاً: أنّ الذهبي قال: (ولم يصحّ هذا)(28).

وثانياً: أنّه من شيوخ الدارقطني، فكيف يصحّ بأنّه كذاب ومع ذلك يروي عنه، خصوصاً أنّه قال في إجابته للسلمي: (ضعيف) ولم يقل: كان يكذب، وفرق كبير بينهما.

وعلى فرض صدور ذلك من الدارقطني، فقد تصدى لبيان خطئه الشيخ عبد الرحمن المعلمي وناقش الحكاية التي اتهم على ضوئها بالكذب نقاشاً مفصلاً(59). ثمّ إنّ المعلمي أثبت أنّ ابن حجر يتبنى أقوالاً لبعض العلماء في طريقها الأشناني هذا، ممّا يدل على توثيقه له(59).

والخلاصة أنّه لا يمكن رفع اليد عن التوثيق الصريحة في الرجل، أمام تضعيفات غير مفسرة، وتكذيب مردود، فالرجل ثقة أو لا أقل من كونه صدوقاً حسن الحديث؛ ولذا ذكره ابن قطلوبغا في الثقات(60)، وقال المعلمي في خلاصة كلامه: (فلا أراه إلا قوياً)(59).

وأما موسى بن إبراهيم: فقد نقلوا أنّ ابن معين قال عنه: كذاب(51). وقال العقيلي: (منكر الحديث)(61). وضعفه أبو نعيم في الحلية في ترجمة مكحول(62). وقال ابن عدي: شيخ مجهول حدث بالمناكير عن الثقات وغيرهم وهو بين الضعف(63). وعن الدارقطني أنّه قال: (متروك)(28). وذكره ابن عساكر ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً(25).

أمّا تكذيب ابن معين له فلم يثبت، إذ رواه الخطيب من طريق بكر بن سهل الدماطي، وبكر ضعيف، وضعفه النسائي(53) وذكر مسلمة بن القاسم أنّه تكلم الناس فيه ووضعوه(53)، وبضعفه قال الألباني(64) وكذا المعلمي، وأضاف أنّه لم يوثقه أحد(59). واتّهمه الذهبي بالوضع، فذكر أنّ من وضعه، قوله: (هجرت أي بكرت يوم الجمعة فقرأت إلى العصر ثمان ختمات)؟! وعقب قائلاً: (فاستمع إلى هذا وتعجب)(53).

على أنّنا نحتمل أنّ الذي كذبه ابن معين هو غير موسى هذا، ذلك أنّه جاء في الخبر عن بكر بن سهل عن عبد الخالق بن منصور، قال: (سألت يحيى بن معين عن موسى بن إبراهيم فقال لي: صاحب إبراهيم بن سعد؟ فقلت: نعم! فقال: ذاك كذاب. فقلت له: إنه يروي حديث جابر «من كثرت صلواته بالليل» فقال كذب وكذب الذي يرويه بالكوفة)(51).

وبعد تتبع طويل لم نجد أنّه روى حديث: (من كثرت صلواته)، فإنّ هذا الحديث معروف من رواية ثابت بن موسى، وذكروا أنّ بعضهم سرق هذا الحديث من ثابت بن موسى ورواه عن شريك(31)، (63).

وممّن ذكروه أنّه سرق هذا الحديث هو موسى بن محمد أبو الطاهر المقدسي(63). وليس موسى بن إبراهيم. فتحصل أنّ اتهام موسى بن إبراهيم بالكذب لا يصح. فيكون غاية تضعيفه أنّه روى المناكير أو أنّه منكر الحديث على ما تقدّم.

نعم، تقدّم عن الدارقطني أنّه قال عنه: (متروك)، ومرادهم من المتروك هو الذي يستحق الترك، وهي عبارة لا تنسجم مع واقع الرجل، فقد روى عنه الحفاظ كأبي القاسم البغوي(51) ومحمد بن عبد الله الحضرمي (مطين)(25).

فالترك إنّما نشأ من رواياته للمناكير، ورواية المناكير لا تلازم تعمد الكذب فقد تكون بسبب الغفلة أو سوء الحفظ أو التلقين وغيرها، وكثيراً ممن استشهدوا بهم من الرواة وهم يروون المناكير لسوء حفظهم أو غفلتهم أو كانوا ممّن يتلقون إذا لقنوا، وهذا واضح لدى أهل الفن والاختصاص.

إذن فلم يثبت أنّ الرجل ممّن يتعمّد الكذب، بل ولم يثبت كونه (منكر الحديث) فالعقيلي الذي اتهمه بذلك لم يذكر له إلا حديثاً واحداً، وهو: (إنّ النبي دعا لقباح نساء أمته بالرزق)، وأضاف له الذهبي حديثاً آخر في التوسّل، واصفاً الحديثين أنّهما من بلاياه(28)، فضعّف الراوي لأجلهما، وضعّف الحديثان بالراوي وهو دور واضح كما لا يخفى. فحقّ الرجل هو الضعف كما قال أبو نعيم، إذ لم يرد فيه توثيق، فيبقى التضعيف على حاله، ومثله ممّن يستشهد به خصوصاً مع كثرة الطرق التي روي بها الحديث محلّ البحث، فإنّها كاشفة عن أنّ الرجل لم ينسّ ولم يغفل ولم يُلقن في مثل هذا الحديث.

على أنّ الحافظ العراقي(65) ومثله السخاوي(16) ذكرا أنّ منكر الحديث ممن يعتبر بحديثه. فكيف بمن لم يثبت عليه ذلك، خصوصاً أنّ كثيراً من الروايات التي ذكروها له لا نجد غضاظة في متنها بغض النظر عن ضعفها أو صحتها لكنها لا توجب وصف الرجل بأنه منكر الحديث. والخلاصة أنّ الحديث بهذا السند يصلح شاهداً لحديث سلمة بن الأكوع.

الطريق الثالث: ما أخرجه الاطرابلسي عن علي عليه السلام:

وهذا الطريق مداره على الخلفاء العباسيين، فهو مروى عن المأمون عن آبائه عن ابن عباس عن علي (ع)، والمأمون لم يعرف حاله في الحديث، وكذلك هارون، والمهدي (محمد بن المنصور) كذلك، قال فيه الذهبي: (وما علمت قيل فيه جرحاً، ولا توثيقاً)(11). والمنصور (عبد الله بن محمد) كسابقه لم يعرف حاله، وقال الذهبي معلّقاً على سند فيه المهدي عن أبيه المنصور، قائلاً: (لكن ما علمت أحداً احتج بالمهدي ولا بأبيه في الأحكام)(11). وأمّا أبو المنصور محمد بن علي فهو ثقة(26) وكذلك جدّه علي بن عبد الله بن عباس(26)، وابن عباس صحابي جليل.

ومن الملاحظ أنّنا لم نجد من اتّهمهم بالكذب، فغاية الأمر أنّهم سكتوا عنهم ولم يحتجوا بهم، وبضميمة أنّ من يلحظ تلك الفترة التاريخية سيجد أنّ هؤلاء أمعنوا في قتل وتشريد أهل البيت وأتباعهم وملأوا بهم السجون ولاحقوهم تحت كل حجر ومدبر، فسكون رواية أمثال هؤلاء مع عدم اتّهامهم بالكذب، هو دليل الصحة والصدور لا دليل الوضع والبطلان، إذ ليس من مصلحتهم الكذب في نقل هكذا حديث يهدم عروشهم ويقض مضاجعهم، بل اختلاق الأحاديث التي تعيد مشروعية خلافتهم وصحة ملكهم هو الأنسب بحالهم. والخلاصة أنّ خلق السند من الكذابين والمتّهمين ومع ملاحظة توجهات حكام بني العباس، نقضي إلى القول بصلاحيته كشاهد قوي لصحة حديث الصحابي سلمة بن الأكوع.

الطريق الرابع: ما رواه ابن قتيبة عن ابن عباس موقوفاً على علي(ع).

قال: يرويه يعقوب بن محمد عن أبي عمر الزهري عن مسلم بن نشيط عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس. وقال الطبري: وأخرجه الطبري، قال: حدثني سالم بن جنادة أبو السائب قال حدثنا سليمان بن عبد العزيز ابن أبي ثابت بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف قال حدثنا أبي عن عبد الله ابن جعفر عن أبيه عن المسور بن مخرمة.

أمّا سند ابن قتيبة: فيعقوب بن محمد بن عيسى كثير الكلام فيه، فقال الحاكم: (ثقة مأمون)(66)، وقال حجاج بن الشاعر: (ثقة)(29)، وقال محمد بن سعد: (وكان يعقوب كثير العلم والسمع للحديث ولم يجالس مالكا، ولكنه قد لقي من كان بعد مالك من فقهاء أهل المدينة ورجالهم وأهل العلم منهم وكان حافظاً للحديث)(67)، وقال يحيى بن معين: (هو صدوق ولكن لا يبالي عمّن حدث)(29)، وقال أبو حاتم: (هو عندي عدل)(29) وذكره ابن حبان في الثقات(36)، وروى له البخاري في صحيحه في التعاليق(29) وفي قبال ذلك توجد مجموعة من الكلمات في تضعيفه(29). وبملاحظة تشدد أبي حاتم وابن معين في التعديل، فلا مناص من الالتزام بوثاقة الرجل ولا أقل من كونه صدوقاً حسن الحديث، وقد انتهى ابن حجر إلى أنّه: (صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء)(26).

وأبو عمر الزهري هو عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز الزهري الأعرج المعروف بابن أبي ثابت.

قد ضعفه الجمهور استناداً إلى كثرة الخطأ في حديثه وسوء حفظه، قال عمر بن شبة النميري: (كثير الغلط في حديثه؛ لأنّه احترقت كتبه، فكان يحدّث من حفظه)(29)، وانتهى ابن حجر إلى أنّه: (متروك، احترقت كتبه، فحدّث من حفظه فاشتد غلظه، وكان عارفاً بالانساب)(26).

ومسلم بن نشيط مجهول، لم أعثر له على ترجمة، وقد ذكر المزي في ترجمة أبي عمر الزهري المتقدّم أنّ من جملة من روى عنهم: (أبو القاسم مسلم بن نشيط)(27).

فيكون هذا السند ضعيفاً، لكنه ورد عند الطبري بسند آخر، ورجاله كالاتي:

سالم (سلم) بن جنادة أبو السائب، وهو ثقة(26)، وسليمان بن عبد العزيز، لم يذكره وغاية ما قالوا فيه أنّه مجهول، لكن الزيلعي ذكر خبراً في إسناده سليمان هذا قائلاً: (قال الدارقطني: إسناده علوي لا بأس به)(68) وهذا يكفي في تمشية حال الرجل، خصوصاً أنّه روى عنه عدّة من الثقات.

وأما عبد العزيز بن أبي ثابت فقد تقدّم أنّ تضعيفه مبني على كثرة الخطأ في حديثه بسبب احتراق كتبه واعتماده على حفظه، لا لتعمده الكذب. وإذا ما لاحظنا أنّه توفي في سنة (194هـ) وقد روى هذا الخبر عن عبد الله بن جعفر الزهري المتوفي سنة (170هـ) للهجرة، فيكون قد روى هذا الخبر قبل 24 سنة من وفاته على فرض أنّه حدث به في سنة وفاة عبد الله، أمّا لو افترضنا أنّه حدّث به في فترة سابقة فتقوى فرضية عدم احتراق كتبه في تلك الفترة، وعلى كل حال فمن غير المجزوم به أنّه حدث بهذا الخبر بعد احتراق كتبه، فيكون حديثه صالحاً في المتابعات والشواهد في أقل حالاته.

وعبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن الزهري، ثقة من رجال مسلم والأربعة ومن رجال البخاري في التعاليق (29).
وجعفر بن عبد الرحمن، تابعي لم أقف له على ترجمة. والمسور بن مخرمة، في عداد الصحابة.
والخلاصة أنّ السند إلى علي (ع) ضعيف بكلّا طريقه لكنه شاهد آخر يتقوى به حديث سلمة.

ثالثاً: حديث جابر بن عبد الله الأنصاري:

1. تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم، قال: حدثنا أبو القاسم الحسن بن محمد السكوني بالكوفة ثنا عبيد بن كثير العامري ثنا يحيى بن محمد بن عبد الله الدارمي ثنا عبد الرزاق أنبأ ابن عيينة عن محمد بن سوية عن محمد بن المنكدر عن جابر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (وأنته لعلم للساعة فقال: النجوم أمان لأهل السماء فإذا ذهبت اتاها ما يوعدون، وأنا أمان لأصحابي ما كنت فإذا ذهبت أتاهم ما يوعدون، وأهل بيتي أمان لأمتي فإذا ذهب أهل بيتي أتاهم ما يوعدون) (56).

2. دراسة سند الحديث:

لم يُتكلّم في هذا السند إلا من جهة عبيد بن كثير العامري، ويحيى بن محمد الدارمي.

أما عبيد، فقد قال فيه الأزدي والدارقطني: (متروك) (69). والأزدي كان متعنّياً (35) يسرف في الجرح (28) وهو بنفسه ضعيف لا يؤخذ بقوله، قال ابن حجر: (لا عبرة بقول الأزدي؛ لأنّه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات) (70). وقال الذهبي: (ليت الأزدي عرف ضعف نفسه) (71).

وأما الدارقطني فإنّ الظاهر في سبب تضعيفه عبيد، ما ذكره ابن حبان، إذ قال: (شيخ من أهل الكوفة، كنيته أبو سعيد روى عن الحسن بن الفرات عن أخيه زياد بن الحسن عن أبان بن تغلب نسخة مقلوبة يحفظ من حديث أبان أدخلت عليه فحدث بها ولم يرجع حيث بيّن له فاستحقّ ترك الاحتجاج به) (31).

أقول: هذا غاية ما قيل فيه، وللنقاش فيه تأمل، فليس كلّ من أدخلت عليه نسخة يُترك، ولعله حين بيّن له ذلك لم يرتضه فلم يرجع، لا أنّه أقرّ بأنّها أدخلت عليه وأصرّ على روايتها، خصوصاً هو ليس براو مجهول مغمور فهو شيخ الحافظ الطبراني، وشيخ الثقة المأمون الحسن بن محمد السكوني، وغيرهم، وقد صرح ابن حبان بأنّه شيخ من أهل الكوفة، وحينئذ لا يمكن المصير لقول ابن حبان خصوصاً أنّه من المتشدّدين في الجرح، وقد ردّ الذهبي الكثير من تضعيفاته ونعته بالخساف المتهور (28) تارة، وبأنّه ربّما قصب (أي جرح) الثقة، حتّى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه (28) تارة أخرى، وبأنّه أسرف واجترأ (28)، في موضع آخر، وهكذا لا يمكن الاعتماد على جرحه؛ ولذا نرى الحاكم النيسابوري صحّح السند أعلاه، فقال: (صحيح الإسناد ولم يخرجاه) (56). بل صحّح لعبيد بن كثير هذا في موضع آخر من مستدركه (56).

وما قد يقال من أنّ الحاكم متساهل في المستدرك فلا يتمسك بتصحيحاته، فعلى فرض قبوله فإنّه لا يتمّ في الراوي محل البحث، ذلك أنّه أشار إلى توثيقه في كتابه معرفة علوم الحديث، وتساهله إنّما مختص بالمستدرك دون غيره. قال في النوع الحادي والخمسين من علوم الحديث: (هذا النوع من هذه العلوم معرفة جماعة من الرواة التابعين فمن بعدهم لم يحتج بحديثهم في الصحيح ولم يسقطوا... وهذا علم حسن فإنّ في رواية الأخبار جماعة بهذه الصفة، ومثال ذلك في الصحابة أبو عبيدة عامر بن عبد الله الجراح أمين هذه الأمة لم يصحّ إليه الطريق من جهة الناقلين فلم يخرج في الصحيحين...) وذكر بعده جماعة من الصحابة ثم ذكر أمثلة لهؤلاء الرواة من التابعين، وقال بعدهم: (هؤلاء التابعون على علو محالهم في التابعين ومحال آبائهم في الصحابة ليس لهم في الصحيح ذكر لفساد الطريق إليهم لا لجرح فيهم فقد نزههم الله عن ذلك وفي التابعين جماعة من هذه

الطبقة)، ثم ذكر أمثلة من تابعي التابعين، ومن بعدهم، إلى أن قال: (ومثال ذلك في الطبقة السادسة من المحدثين أحمد بن عبد الجبار العطاردي، محمد بن سعد العوفي، محمد بن عيسى بن حيان المدائني، علي بن إبراهيم الخزاز، عبيد بن كثير العامري...). ثم قال: (فجميع من ذكرناهم في هذا النوع بعد الصحابة والتابعين فمن بعدهم قوم قد اشتهروا بالرواية ولم يعدوا في الطبقة الاثبات المتقين الحفاظ والله أعلم)(72).

فمن مجموع كلامه يتضح أنه يعدّ هؤلاء من الثقات ولكن ليس من أولئك الأثبات المتقين، فيكون حديثهم من الصحيح؛ ولذلك فحكمه في مستدرکه بصحة حديث عبيد بن كثير ليس تساهلاً وإنما عن معرفة ودراية واجتهاد. وحيث إن عبيد فيه كلام كما تقدم، فالجمع بين الأقوال يقتضي أن يكون حديثه حسناً لذاته إن شاء الله، ولو تنزلنا عن ذلك فهو يصلح بلا شك في المتابعات والشواهد.

وأما يحيى بن محمد بن عبد الله الدارمي، فقد يقال بجهالته، إذ لم يُعثر عليه في كتب الرجال، قال الألباني: (لم أعرفه، ولم يورده السمعاني في مادة "الدارمي" من "الأنساب)(64).

أقول: أولاً: أنّ جهالة يحيى بن محمد بن عبد الله ترتفع بنفس تصحيح الحاكم له، فعلى فرض تساهله فإن الحديث ينحط عن رتبة الصحيح إلى الحسن ولا نرفع اليد عن كلام الحاكم جملةً.

وثانياً: أنّ سبط ابن العجمي نقل عن الحاكم سند الرواية عن عبيد بن كثير عن يحيى بن محمد الجواربي(73).

وبعد التتبع لم نجد راوٍ يلقب بالجواربي بل عثرنا على راوٍ بهذا الاسم يلقب بالجاري، ويبدو أنه هو المقصود لسبط بن العجمي، وهو يحيى بن محمد بن عبد الله بن مهران الجاري، وهو من رجال أبي داود والترمذي والنسائي، وثقه الباهلي والاسفراييني والعللي، وقال ابن عدي: ليس بحديثه بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال البخاري: يتكلمون فيه(29)، وهو جرح غير مفسر لا يصمد أمام التوثيق، ومع أخذه بعين الاعتبار فالرجل حسن الحديث في أقل حالاته، ولذا قال ابن حجر: (صدوق يخطئ)(26)، وعلق الدارقطني على سند حديث فيه الجاري هذا، فقال: (إسناده حسن)(74).

وبذا يتبين أنّ الحديث بهذا الإسناد هو حديث صحيح عند الحاكم، ومع الجمع بين الأقوال في عبيد بن كثير يتضح أنّ الحديث حسن لذاته، ولا أقل من كونه شاهداً جيداً يتعاوض مع حديث سلمة بن الأكوع.

رابعاً: حديث ابن عباس:

1. تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم، قال: حدثنا مكرم بن أحمد القاضي، ثنا أحمد بن علي الأبار، ثنا إسحاق بن سعيد بن أركون الدمشقي، ثنا خلود بن دعلج أبو عمرو السدوسي، أظنه عن قتادة، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس). وقال بعده: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)(56).

2. دراسة سند الحديث:

ومحور الكلام في هذا السند، هما: إسحاق بن سعيد بن أركون، وخلود بن دعلج.

أمّا إسحاق، فقال فيه أبو حاتم الرازي: (ليس بثقة، اخرج البينا كتاباً عن محمد بن راشد فبقي يتفكر فظننا أنه يتفكر هل يكذب أم لا، فقلت: سمعت من الوليد بن مسلم عن محمد بن راشد؟ قال: نعم)(75). وقال الدارقطني: (منكر الحديث)(76). وذكره الذهبي، وقال: (ضعفه)(77). وترجمه في الميزان، وذكر القولين السابقين(28) فتضعيف الذهبي ناظر لهذين القولين لا غير، فهذا غاية ما قيل فيه.

أمّا أبو حاتم الرازي فهو معروف بتشدده، وقد فسّر تضعيفه للرجل بما تقدم، وغاية ما يثبت التضعيف أنه يتلقن، والملقن وإن كان ضعيف الحديث، إلا أنّ حديثه يصلح في المتابعات والشواهد.

وأما قول الدارقطني بأنه منكر الحديث، فيلاحظ عليه أنّ (أبو حاتم) مع تشدده ومعرفته بالرجل لم يطلق عليه ذلك، على أنه قد تقدم أنّ العراقي والساخوي ذكرا أنّ منكر الحديث ممن يعتبر بحديثه.

وأما خلود بن دعلج، فالجمع بين الكلمات في حقه تقتضي أنه وسط الحديث، أو لا أقل من صلاحية حديثه في المتابعات والشواهد؛ فقد ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والنسائي وغيرهم (75)، (27) وخالفهم أبو حاتم الرازي، فقال: (صالح، ليس بالميتين في الحديث، حدث عن قتادة أحاديث بعضها منكراً) (75)، مع ما عرفنا من تشدد أبي حاتم في التعديل. وترجمه البخاري وسكت عنه (78) كما أن ابن عدي تتبع رواياته ويرى أن (عامّة حديثه يتابعه عليه غيره وفي بعض حديثه إنكار وليس بالمنكر الحديث جداً) (63).

ويبدو أن العلة التي من أجلها ضعفه العلماء هي سوء الحفظ وما ترتب على ذلك من أخطاء في روايته، لذا قال ابن حبان، وهو متشدد في الجرح: (كان كثير الخطأ فيما يروى عن قتادة وغيره، يعجبني التتبع عن حديثه إذا انفرد) (31). وهو لم ينفرد في هذا الحديث على ما عرفنا من كثرة طرقه.

وقد صرح ابن عبد البر بعلّة تضعيفه فقال: (وخلود ضعيف سيئ الحفظ) (79).

ويرى الحافظ يعقوب بن سفيان أن خلوداً أمثل من سعيد بن بشير (18). وإذا ما رجعنا إلى ترجمة سعيد بن بشير لرأينا أن الكثير ممن يوثقه أو يصفه بصدق اللسان كدحيم وشعبة وأبي حاتم وأبي زرعة وإن كان هناك من يضعفه، وصدر الذهبي ترجمته بقوله: (الامام المحدث الصدوق الحافظ)، وذكر بقية الكلمات فيه (71). والغرض أن الراوي خلوداً أمثل عند الحافظ يعقوب بن سفيان من سعيد الذي عرفت حاله، والخلاصة من جميع ذلك أن خلوداً إن قلنا بضعفه فإن ذلك بسبب سوء حفظه، وعليه تحمل كلمات العلماء في تضعيفه، وسيئ الحفظ يصلح حديثه في الشواهد والمتابعات.

والنتيجة أن الحديث بهذا السند وإن كان ضعيفاً إلا أنه شاهد جيد على اعتبار حديث سلمة المتقدم.

خامساً: حديث المنكر بن عبد الله بن الهدير التميمي:

1. تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم، قال: حدثنا أبو القاسم عبد الرحمن بن الحسن القاضي بهمدان من أصل كتابه ثنا محمد بن المغيرة اليشكري ثنا القاسم بن الحكم العرني ثنا عبد الله بن عمرو بن مرة حدثني محمد بن سوقة عن محمد بن المنكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله: (أنه خرج ذات ليلة وقد أصر صلاة العشاء حتى ذهب من الليل هنيهة أو ساعة والناس ينتظرون في المسجد، فقال: ما تنتظرون فقالوا: ننتظر الصلاة، فقال: إنكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرتوها. ثم قال: أما أنها صلاة لم يصلها أحد ممن كان قبلكم من الأمم. ثم رفع رأسه إلى السماء فقال: النجوم أمان لأهل السماء فإن طمست النجوم أتى السماء ما يوعدون، وأنا أمان لأصحابي فإذا قبضت أتى أصحابي ما يوعدون، وأهل بيتي أمان لأمتي فإذا ذهب أهل بيتي أتى أمتي ما يوعدون) (56).

2. دراسة سند الحديث:

الحديث بهذ السند سكت عنه الحاكم وكذا الذهبي (56). ويظهر عند التحقيق أن سنده لا بأس به، فشيخ الحاكم عبد الرحمن بن الحسن القاضي بهمدان، صحح له الحاكم وكذا الذهبي (56) وروى عنه كبار الحفاظ والنقات أمثال أبي بكر بن مردويه، وأبي علي بن شاذان وابن مندة والدارقطني والحاكم وغيرهم، وأخرج له البيهقي في مصنفاته كثيراً (80)، (81) والبيهقي صرح بأنه إذا أورد في مصنفاته إسناداً فيه ضعف أشار إليه (80)، (82) ولم نر منه إشارة إلى تضعيفه، فهو مقبول الحديث عنده.

وبعد التتبع لم نجد من تكلم فيه إلا صالح بن أحمد الحافظ بدعوى أنه ادعى الرواية عن ابن ديزل فذهب علمه وذكر أموراً أخرى في ذمّه (51).

والتحقيق يقتضي عدم الركون إلى كلام صالح فيه؛ لأن صالح من أقرانه وقدح الأقران فيما بينهم لا يؤخذ به، ولم نجد من قدح فيه إلا بنقل صالح نفسه، وقد قال الذهبي: (كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعْبَأُ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصديقين) (28).

وقد تتبعت تعليقات الذهبي على مستدرك الحاكم في الأسانيد التي فيها عبد الرحمن هذا، فكان إما مصححاً لحديثه أو ساكتاً عنه أو مضعفاً للحديث بغيره، وما وجدته أعلّ حديثاً به (56) وهذا يكشف عن اعتماده عليه.

على أنّ غاية ما يفيد قول صالح وذمّه للرجل يتعلق أساساً في التشكيك في نقله عن ابن ديزل خاصة، وأمّا في نقله عن غيره فلم يتكلم فيه أحد، ولذا علّق الذهبي على رواية عبد الرحمن عن ابن ديزل، قائلاً: (عبد الرحمن متهم في لقاء ابن ديزل) (83). وقال ابن حجر في رفضه لبعض الطعون في الراوي: (ومثل هذا إذا ضُغف الرجل في سماعه من بعض شيوخه خاصة فلا ينبغي أن يردّ حديثه كلّهُ لكونه ضعيفاً في ذلك الشيخ) (53). وحينئذ لا مسوغ لرد رواية الرجل في المقام فإنّه لم ينقلها عن ابن ديزل، بل رواها عن ابن المغيرة.

ومحمّد بن المغيرة اليشكري (السكري) صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جملة من الثقات والحفاظ، وقال فيه صالح بن أحمد: صدوق، وقد ترجمه الذهبي ووصفه بالفقيه وشيخ المحدثين، وقال: (محمّد بن المغيرة بن سنان الضبي الهمداني، السكري، الحنفي، الفقيه. ويلقب بحمدان، شيخ المحدثين بهمدان وأهل الرأي... وعنه: أبو الحسن بن سلمة القطان، وعبد السلام بن محمد، وأبو جعفر أحمد بن عبيد، وحامد الرفاء، وآخرون. قال صالح بن أحمد: صدوق. وقال السليمانى: فيه نظر. قلت: يشير إلى أنّه صاحب رأي) (71).

فالرجل صدوق وتضعيف السليمانى لا يعبأ به لأنّ سببه كون اليشكري صاحب رأي وهي ليست بعلّة قادحة، قال محقق كتاب السير: (جرح الراوي الثقة العدل الضابط بأنه من أهل الرأي مردود على قائله، لا يلتفت إليه، ولا يعبأ به، لأنه صادر عن تعصب وهوى. فأبو حنيفة ومالك وربيعة والشافعي وأحمد، وكثير غيرهم يدخلون في عداد أهل الرأي، لأنّ كلّ واحد منهم له تأويل في آية، أو مذهب في سنة رد من أجل ذلك المذهب سنة أخرى بتأويل سائغ، أو ادعاء نسخ، أو بوجه من الوجوه المعروفة عند أهل العلم) (71).

والقاسم بن الحكم العرنى، وثقه أحمد، ويحيى بن معين، وأبو خيثمة، وخلف ابن سالم المخزومي، وأبو عبد الرحمن بن نمير والنسائي وقال أبو زرعة: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (مستقيم الحديث) (27). وانتهى الذهبي إلى أنّه صدوق (84) وابن حجر إلى أنّه: (صدوق فيه لين) (26) وتعقبه محررا التقريب: (بل صدوق حسن الحديث) وذكر كلمات العلماء في الرجل وقالوا: (وإنّما أنزل إلى مرتبة الحسن الحديث بسبب المناكير التي في حديثه، وإلا لكان ثقة، إضافة فيه لين غير جيدة بعد قوله صدوق) (85) ولا شك في أنّ هذا المقدار من التوثيق كاف في الاعتماد على رواية الرجل. وعبد الله بن عمرو بن مرة، قال فيه يحيى بن معين: (ليس به بأس) (86). وقال أبو حاتم: (لا بأس به) (75). وذكره ابن حبان في الثقات (36). وقال الحاكم: (من ثقات الكوفيين ممّن يجمع حديثه) (29). وقال النسائي: (ضعيف) (29)، وهو جرح غير مفسّر لا يصمد أمام التوثيق المتقدم؛ لذا قال الذهبي: (صدوق) (87) وانتهى ابن حجر إلى أنّه: (صدوق يخطئ) (26)، وهذه العبارة وإن كانت تفيد أنّ الرجل حسن الحديث، لكن تعقبه محررا التقريب في قوله هذا، وقالوا عن الرجل: (بل صدوق حسن الحديث... وروى عنه جمع) (85). ومحمد بن سوية من الثقات العبّاد الأثبات المعروفين، قال فيه ابن حجر: (ثقة مرضي عابد) (26). ومحمّد بن المنكدر، من رجال السنة، ثقة فاضل (26). والمنكدر صحابي.

فتحصل أنّ هذا السند حسن لذاته. ويرتقي الحديث مع بقية الطرق خصوصاً طريق الصحابي سلمة بن الأكوع إلى الصحيح لغيره. بل على ما عرفنا فإنّ الحديث يكون حسناً طبق مباني الذهبي وابن حجر بلا كلام.

سادساً: حديث نبيط بن شريط الأشجعي الصحابي

1. تخريج الحديث:

وهو في نسخة أحمد بن نبيط، من رواية أبي نعيم الإصفهاني، قال: حدثنا أبو الحسن أحمد بن القاسم بن الريان المصري المعروف بـ (اللكي) بالبصرة في نهر دبيس قراءة عليه في صفر سنة سبع وخمسين وثلاثمائة فأقرّ به قال: أنبأنا أحمد بن إبراهيم بن نبيط بن شريط أبو جعر الأشجعي بمصر سنة اثنتين وسبعين ومائتين قال: حدثني أبي إسحاق بن إبراهيم بن نبيط قال:

حدثني أبي إبراهيم بن نبيط عن جده نبيط بن شرط مرفوعاً فذكر أحاديث كثيرة، ومنها: (أهل بيتي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم)(88).

وهذا الحديث وإن اختلفت ألفاظه قليلاً عما تقدّم ذكره من الأحاديث إلا أنه يتفق معها في المعنى.

2. دراسة سند الحديث:

بعد التتبع وجدنا أنّ أول من تكلم على هذه النسخة هو الذهبي المتوفى (748هـ)، وادّعى أنّ هذه النسخة موضوعة، فقد رواها في كتابه معجم الشيوخ، وقال بعدها: (فهذه أحاديث أباطيل ونسخة نبيط نسخة موضوعة بلا ريب، فلا تغتروا بعلوها، فاللكي تكلم فيه ابن ماكولا وغيره، وشيخه أحمد أحسبه هو واضع النسخة)(89).

ونذكر في الميزان في ترجمة أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط، أنّ نسخته فيها بلايا، وعدّد منها مجموعة أحاديث ومنها الحديث محل البحث، ثم قال: (سمعتها من طريق أبي نعيم عن اللكي عنه: لا يحل الاحتجاج به، فإنّه كذاب)(28). ثم أنّ جميع من جاء بعد الذهبي قد تبعه في ذلك، ولم نر للمتقدمين كلاماً في أحمد بن إسحاق هذا، غير كلام ابن الجوزي والذي سننقله بعد قليل.

ومن الواضح أنّ الذهبي كذب هذه النسخة بالاعتماد على بعض متونها، ثم نسب الكذب إلى أحمد بن إسحاق، لا أنّ أحمد بن إسحاق قد ثبت كذبه سابقاً فتكون النسخة مكذوبة تبعاً لذلك، وبعبارة أخرى أنّ الذهبي يدّعي أنّ هذه النسخة موضوعة لأنّ فيها بلايا كما يصرح، ثم عصبها برأس أحمد بن إسحاق، فيكون الحديث المشار إليه موضعاً لأنّ في سنده أحمد وأحمد رماه الذهبي بالكذب لأنّه روى هذه النسخة وهو دور واضح، يتضمن ردّ الحديث مسبقاً طبق قناعات عقديّة مسبقة على البحث، وهذا الأمر لمسناه كثيراً في فضائل أخرى. على أنّ وجود أحاديث مكذوبة في النسخة لا يساوق كذب هذا الحديث لكثرة طرقه وشواهد المتقدمة.

ثم إنّ أحمد بن إسحاق هذا ترجمه ابن الجوزي وسكت عنه، لكنه ذكره تحت عنوان: ذكر من توفي في هذه السنة من الأكابر، فبدأ به وقال: (كوفي قدم مصر، وحدث بها عن أبيه عن جده. وتوفى بالحيرة من مصر في هذه السنّة [يقصد سنة 287هـ])(90). وقد حدث عنه أبو القاسم الطبراني وأحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد السلام البيروتي(53)، وأبو بكر القاضي الرافقي، المعروف بابن الصابوني(51).

وأما أبو الحسن أحمد بن القاسم بن الريان المصري المعروف بـ (اللكي)، فقد قال فيه الامير ابن ماكولا: (فيه ضعف)(91)، وقال عنه الدارقطني: (ليس بالمرضي)(92). وأخرى قال: (ضعيف)(93).

وقد ذكر الذهبي كلا قولي الدارقطني ناسباً الأول للحسن بن علي بن عمرو! والثاني للدارقطني(28)! وهو يوحي أنّ

الحسن بن علي بن عمرو هو شخص آخر غير الدارقطني مع أنّه هو نفسه!!

وكيفما كان فالرواية ضعيفة بهذا السند لكنها تصلح شاهداً على صحّة حديث سلمة المتقدم.

المبحث الثالث: في نقد من ضعف الحديث أو حكم بوضعه

بعد التحقيق المتقدم تبين أنّ الحديث إنّ لم يكن صحيحاً لذاته فهو صحيح لغيره وفق قواعد الحديث عند أهل السنّة، لكنّ جملة من علمائهم ضعفوه، بل حكم عليه بعضهم بالوضع، وحيث إنّ البحث لا يتحمل مناقشة العلماء فرداً فرداً، لذا سنقتصر على مناقشة مختصرة لثلاثة من أهمّ العلماء الذين تكلموا في الحديث، وهم: الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر والشيوخ الألباني، لما لهم من قيمة علمية كبيرة في علم الحديث؛ ولما لهم من أثر كبير على المعاصرين ونقدتهم للأحاديث.

أولاً: موقف الحافظ الذهبي من الحديث ومناقشته:

حكم الذهبي على الحديث بالوضع عند تعليقه على مستدرک الحاكم، فقد تعقب تصحيح الحاكم لحديث جابر بقوله: (أظنّه

موضوع، وعبيد مترك، والآفة منه)(56). وتعقبه في تصحيحه لحديث ابن عباس بقوله: (بل موضوع، وابن أركون ضعفوه،

وكذا خالد ضعفه أحمد وغيره)(56). وكذلك حكم على نسخة أحمد بن نبيط بأنّها موضوعة، وقد تقدم الكلام عنها.

وأما ما يتعلق بحديث جابر وظنّ الذهبي بأنه موضوع، فالظن لا يغني من الحق شيئاً، وعبيد تقدّم الكلام عنه، وأنّ الحاكم يقبل روايته في غير المستدرك أيضاً، وأنّ منشأ ترك روايته ما ذكره ابن حبان من أنّه ادخلت عليه نسخة فحدث بها، ولما بين له لم يرجع، وناقشنا ذلك وقلنا لعله لم يرتض ما بين له فلم يرجع، لا أنّه أقرّ بأنّها أدخلت عليه وأصرّ على روايتها، ونضيف هنا أنّه على فرض ذلك فإنّما يُضعف في تلك النسخة، ولا تطرح جميع رواياته، ولو تنزلنا وقلنا إنّ ذلك يوجب ترك الاحتجاج بجميع رواياته فإنّ ذلك لا يصير حديثه موضوعاً، بل يكون ضعيفاً ويتقوى بالشواهد والمتابعات.

وأما ما يتعلق بحديث ابن عباس، فكون ابن أركون وخليد ضعيفان لا يستوجب الحكم بوضع الحديث، فهناك الآلاف من الاحاديث الضعيفة لوجود الرواة الضعاف فيها ولم يقل أحد أنّها موضوعة فذلك محتص بالرجل الكذاب أو المتهم، وقد درسنا حال الرجلين وانتهينا إلى صلاحيتها في المتابعات والشواهد فلا نعيد.

ومن الغريب أنّ الذهبي يحكم على بعض الطرق بالوضع مع أنّ الحديث لا يمكن الحكم عليه بالوضع إلا بعد جمع طرقه من الاجزاء والمصنفات، وإذا ما رأينا جميع طرقه استحال القول بوضعه لعدم وجود الكذابين في جميعها! ويكفي في ردّ الذهبي سكوته عن حديث المنكدر بن عبد الله تبعاً للحاكم، إذ إنّ رواته كلهم بين ثقة وصدوق عند الذهبي نفسه، فالحديث مقبول بهذا السند لوحدته عند الذهبي فكيف بمجموع الطرق، ومع ملاحظة أنّ طريقة سلمة بن الأكوع لم يُعلّ إلا بموسى بن عبيدة المنتقى على صلاحه والمُضعف لسوء حفظه لا غير، فكيف يكون الحديث ضعيفاً أو موضوعاً! زد على ذلك بقية الطرق التي أغمض الذهبي الطرف عنها، والتي بلا شك ترفع من درجة الحديث. ورحم الله الحافظ المحدث الغماري، حيث قال: (ولكنّ الذهبي إذا رأى حديثاً في فضل علي (عليه السلام) بادر إلى إنكاره بحق وبباطل، حتّى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه، سامحه الله)(94). وقال أيضاً: (وأما الذهبي: فلا ينبغي أن يقبل قوله في الأحاديث الواردة بفضل علي عليه السلام، فإنّه سامحه الله كان إذا وقع نظره عليها اعترته حدة أتلفت شعوره، وغضباً أذهب وجدانه حتّى لا يدري ما يقول، وربّما سبّ ولعن من روى فضائل علي عليه السلام كما وقع منه في غير موضع من الميزان، وطبقات الحفاظ، تحت ستارة أنّ الحديث موضوع، ولكنّه لا يفعل ذلك فيمن يروي الأحاديث الموضوعية في مناقب أعدائه، ولو بسطتُ المقام في هذا لذكرت لك ما تقضي منه بالعجب من الذهبي رحمه الله تعالى)(94).

ثانياً: موقف الحافظ ابن حجر من الحديث:

لم نعثر على تعليق له على الحديث سوى ما ذكره على طريق سلمة، حيث قال: (إسناده ضعيف)(19). ومن الواضح أنّ في هذا الطريق موسى بن عبيدة، وأنّه عند ابن حجر ممّن يصلح في المتابعات والشواهد لأنّ ضعفه بسبب سوء حفظه، فتضعيفه للحديث بهذا السند يكون طبق القواعد المقررة. لكن الأحاديث وكما هو صنيع المحدثين لا يحكم عليها من طريق واحد، إذ مع ما ذكرناه من كثرة الشواهد للحديث لا مناص من الحكم بصحته خصوصاً طبق ما يراه ابن حجر نفسه، إذ مع وجود طريق آخر خفيف الضعف فلا مناص من التزام ابن حجر بأنّ الحديث حسن لغيره، وعلى فرض أنّ بقية الطرق كلها شديدة الضعف فقد عرفنا أنّ ابن حجر يرى أنّ الطرق الواهية إذا تعدّدت تصبح كالطريق الواحد الذي يصل إلى درجة المستور أو السيئ الحفظ، بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن. فالحديث في أقلّ حالاته يكون حسناً لغيره على فرض أنّ كل طريقه المتبقية شديدة الضعف، فكيف وقد عرفنا أنّ الطريق الآخر لحديث سلمة صحيح أو حسن لذاته، وحديث المنكدر بحسب ما تقدم بيانه يكون حسناً لذاته عند ابن حجر نفسه، وهكذا لا مناص من الالتزام بصحة الحديث أو حسنه طبق ما يتبناه ابن حجر نفسه.

ثالثاً: موقف الشيخ الألباني من الحديث ومناقشته:

ولعلّه أكثر من فصل الكلام حول الحديث، وحيث إنّ البحث لا يحتمل مناقشة كل ما ذكره لذا سنذكر بعض كلامه ونقتصر في الرد على ذكر ما يوجب صحّة الحديث أو حسنه عند الألباني نفسه. فقد علّ حديث سلمة بن الأكوع بموسى بن عبيدة، وقال: (وموسى بن عبيدة متروك)(64).

ثم علّق على حديث المنكدر متعجباً من سكوت الحاكم والذهبي عنه، وقال: (إسناده ضعيف مسلسل بالعلل: الأولى: عبد الله بن عمرو بن مرة؛ قال الحافظ: "صدوق يخطيء". والثانية: العرنى؛ صدوق فيه لين. والثالثة: محمد بن المغيرة الشكري؛ قال السليمانى: "فيه نظر") (64). ثم حاول إثبات أنّ الحديث من دون ذكر أهل البيت هو الصحيح! أي الحديث الذي رواه الطبراني وفي تكلمته: (وأصحابي أمان لأمّتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمّتي ما يوعدون) (95). بدعوى الاختلاف في المتن بين حديث الشكري وحديث الطبراني الذي رواه عن حفص بن عمر المهرقاني بنفس السند السابق بتقديم هذا السند على ذلك لوثاقه حفص وضعف الشكري.

وكذلك تعرّض لطريقين عن الإمام عليّ ولحديث جابر، ثمّ قال: (وبالجملة؛ فهذه الزيادة لم تثبت في شيء من طرق الحديث، وليس فيها ما يشدّ من عضدها، مع عدم ورودها في الحديث المشار إليه. والله أعلم) (64).

مناقشة الشيخ الألباني:

من الغريب أنّ الشيخ الألباني علّ حديث سلمة بن الأكوع بقوله: (وموسى بن عبيدة متروك) (64)، متغافلاً عن كلّ كلمات التوثيق في حقّه، وقد ناقض نفسه في مواضع أخرى، فقد قال عنه مرة: (فهو وإن كان ضعيفاً فلا بأس به في المتابعات) (35). وترجمه بصورة مفصلة في موضع آخر وقال: (موسى بن عبيدة - وهو الرّبديّ - ضعفه الجمهور، على صلاحه وعبادته ولم يُتهم، وبعضهم يضعفه في روايته عن عبد الله بن دينار فقط؛ قال أبو داود: "أحاديثه مستوية إلا عن عبد الله بن دينار". وقال وكيع: "كان ثقة، وقد حدث عن عبد الله بن دينار أحاديث لم يتابع عليها". وقال ابن معين في رواية: "إنما ضعّف حديثه؛ لأنه روى عن عبد الله بن دينار مناكير". وفي رواية أخرى عنه: "ضعيف إلا أنه يُكتب من أحاديثه الرقاق". فيبدو لي من هذه الأقوال أنّه ممّن يستشهد به) (35). فاتّضح أنّ موسى ممّن يصلح في المتابعات والشواهد عند الألباني.

أقول: وله متابع لم يذكره الألباني، وهو رواية محمد بن سليمان الكوفي المتقدمة بسند حسن أو صحيح عن يزيد بن أبي عبيد: عن سلمة بن الأكوع به. فالحديث صحيح لذاته أو لغيره بهذه المتابعة. ثم إنّ لحديث سلمة شاهداً جيداً ذكره الألباني نفسه وهو حديث المنكدر فقد علّاه بثلاث علل كما تقدم: قال الأولى: عبد الله بن عمرو بن مرة؛ قال الحافظ: "صدوق يخطيء".

قلت: صدوق يخطيء ليست بعلّة قادحة بل يعدّ حديثه من الحسان عند الألباني وابن حجر صاحب القول نفسه، قال الألباني: (إنّ قوله فيه: صدوق يخطيء، ليس نصّاً في تضعيفه للراوي به، فإننا نعرف بالممارسة والتتبع أنّه كثيراً ما يحسن حديث من قال فيه مثل هذه الكلمة) (44). على أنّ محرراً التقريب قد تعقبا ابن حجر في قوله هذا، وقالوا: (بل صدوق حسن الحديث،... وروى عنه جمع) (85). وهو نفس ما انتهى إليه الذهبي على ما تقدّم. وقال: والثانية: العرنى؛ صدوق فيه لين.

قلت: وهي كسابقتها ليست بعلّة قادحة، بل إنّ حديثه يعدّ من الحسان عند ابن حجر والألباني، وعرفنا أيضاً أنّ محرري التقريب قد تعقبا ابن حجر في قوله هذا وانتهيا إلى أنّ الرجل صدوق حسن الحديث. وقال: والثالثة: محمد بن المغيرة الشكري؛ قال السليمانى: فيه نظر.

قلت: تقدم في دراسة إسناد الحديث أنّ الشكري روى عنه جملة من الثقات والحفاظ، وقال فيه صالح بن أحمد: صدوق، وقد ترجمه الذهبي ووصفه بالفقيه وشيخ المحدثين، وإنّ قول السليمانى فيه نظر يشير إلى أنّه صاحب رأي، فالخلاصة أنّ هذه العلل الثلاثة غير تامة ويكون هذا السند حسناً لذاته، ويتعاضد مع طريق سلمة بن الأكوع، بل على فرض القبول بهذه العلل الثلاثة الخفيفة فهو أيضاً يصلح شاهداً لحديث سلمة فيكون الحديث في أقلّ تقاديره حسناً لغيره عند الألباني.

وأما دعوى الاختلاف في متن الحديث عند الطبراني، وأنّ حفص المهرقاني ثقة فيقدم على رواية الشكري ففيه نوع تدليس فإنّ المهرقاني صدوق وليس بثقة، فقد قال فيه ابن حجر: (صدوق) (26)، ولا ندري لم عدل الألباني هنا عن اعتماد قول ابن حجر كما في سابقه!! على أنّ أعمدة الفن قبل ابن حجر أيضاً لم يوثقوه بل قالوا إنّ صدوق كأبي زرعة الرازي وأبي حاتم (75). بل قال ابن حبان: (حسن الحديث يغرب) (36)، والأنكأ من ذلك أنّ الألباني غض الطرف عن ضعف رواية حفص فإنّ الراوي

عنه هو محمد بن علي بن عبد الله القزويني شيخ الطبراني وهو مجهول لم يوثقه أحدًا، فالرواية لم تثبت عن حفص المهرقاني من الأساس، فكيف تقدم على رواية اليشكري حينئذ، على أنه يمكن المناقشة في متن رواية المهرقاني أيضاً، إذ لم نفهم معنى: (وأصحابي أمان لامتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون) فالثابت أن الصحابة تقاتلوا فيما بينهم مما أدى إلى إزهاق الآلاف من الأرواح، وكفر بعضهم بعضاً وسب بعضهم بعضاً فكيف يكونون أماناً للأمة من الضياع وهم مختلفون متقاتلون متسببون بقتل آلاف المسلمين من الأمة، ونحن لا نريد إقحام موضوع الصحابة في هذا البحث المختص بدراسة الحديث المشار إليه، لكن حيث إن هناك محاولات لحرف متن الحديث فاضطررنا أن نبين أن المتن الأساس الوارد في أهل البيت هو الأصح وهو المتناسب مع أمان الأمة خصوصاً أن وجوب محبة أهل البيت تعدّ من الضرورات الإسلامية وهي محل اتفاق بين الفريقين، بخلاف الصحابة وعدالتهم وما قيل فيهم فهي موضع افتراق شديد، ونكتفي هنا بنقل حديث واحد صحيح يرفض بظاهرة فكرة أن الصحابة أمان لهذه الأمة، فقد ورد في صحيح البخاري عن النبي (ص): (ألا أنه يجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال فأقول: يا رب أصحابي، فيقال: لا تدري ما أحدثوا بعدك! فأقول كما قال العبد الصالح وكنت عليهم شهيداً ما دمت إلى قوله شهيد فيقال: إن هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم)(96).

والخلاصة أن حديث الأمان الوارد في أهل البيت يشدّ بعضه بعضاً وهو حسن حتى وفق مباني الألباني كما عرفت ولا نحتاج لأن نناقش بقية كلماته في طرق الحديث الأخرى، خصوصاً قد تقدم ما ينقض كلامه في أصل البحث، على أنه ترك عدّة أسانيد للحديث لم يتطرق إليها، وقد أوردناها مفصلاً في البحث، ومن خلال التأمل فيه يتضح الجواب على كل كلامه، فحق الحديث هو الصحة لا الضعف ولا الوضع.

خاتمة ونتائج:

بعد هذه الجولة البحثية في تتبع الحديث ودراسة أسانيده توصلنا لما يأتي:

1. أن الحديث ورد عن ستة من الصحابة بطرق ثمانية غير متداخلة مع بعضها في الرواة.
2. أن حديث سلمة بن الأكوع ورد بطريقتين: الأولى منهما يدور أمره بين الحسن لذاته أو فيه ضعف خفيف يزول بمجيئه من طريق آخر، والثاني يدور أمره بين الصحيح لذاته والحسن لذاته، فالحديث بمجموع الطريقتين صحيح بلا إشكال.
3. أن حديث جابر الانصاري هو حديث حسن لذاته، ولا أقل من كونه شاهداً جيداً يتعاقد مع حديث سلمة، كما أن حديث المنكر بن عبد الله حديث حسن لذاته، وهو شاهد آخر على صحة الحديث.
4. أن بقية الطرق وإن كان فيها ضعف، لكنّها تصلح كشواهد جيدة لصحة حديث سلمة. بل حتى لو كان فيها طرق شديدة الضعف، فالتعاقد لا يحتاج إلى جميع الطرق بل إلى بعضها كما هو واضح.
5. أن تضعيفات علماء أهل السنة للحديث لم تكن منسجمة مع قواعدهم وأصولهم في تضعيف وتصحيح الأحاديث، وتبين أن الحديث حسن أو صحيح، وأما بناء على مسلك ابن حجر ومن تبعه فإن الحديث حسن لغيره حتى لو قلنا بشدة ضعف بقية الطرق غير طريق سلمة بن الأكوع.

مصادر البحث:

- 1- ابن الصلاح، عثمان، (1416هـ) مقدمة ابن الصلاح، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 2- العسقلاني، أحمد، (1422هـ) نخبة الفكر، الرياض، دار طريق للنشر والتوزيع.
- 3- العثيمين، محمد، (1427هـ) مصطلح الحديث، ط1، القاهرة، مكتبة العلم.
- 4- الألباني، محمد، (1421هـ) النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان لكتب الأئمة، ط2، مصر، دار ابن عفان.
- 5- العسقلاني، أحمد، (1421هـ) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ط3، دمشق، مطبعة الصباح.
- 6- الترمذي، محمد، (1403هـ) سنن الترمذي، ط2، بيروت، دار الفكر.
- 7- التهانوي، ظفر، (1404هـ) قواعد في علوم الحديث، ط5، الرياض، مكتب المطبوعات.
- 8- الحنفي، رضي الدين، (1408هـ) قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، ط2، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية.

- 9- الألباني، محمد، (1405هـ) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط2، بيروت، المكتب الإسلامي.
- 10- الألباني، محمد، (1421هـ) صحيح الترغيب والترهيب، ط1، الرياض، مكتبة المعارف.
- 11- الذهبي، محمد، (1407هـ)، تاريخ الإسلام، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي.
- 12- الرحمه، حكمت، (2018هـ) حديث السفينة، ط1، العراق، قسم الشؤون الفكرية، العتبة الحسينية.
- 13- البقاعي، إبراهيم، (1428هـ)، النكت الوافية بما في شرح الألفية، ط1، مكتبة الرشيد.
- 14- السيوطي، عبد الرحمن، (1415هـ) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ط2، الرياض، مكتبة الكوثر.
- 15- القاسمي، محمد، (1399هـ)، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 16- السخاوي، محمد، (1424هـ) فتح المغيب شرح ألفية الحديث، ط1، مصر، مكتبة السنة.
- 17- السمهودي، علي، (1407هـ) جواهر العقدين في فضل الشرفين، بغداد، إحياء التراث الإسلامي.
- 18- الفسوي، يعقوب، (1419هـ) المعرفة والتاريخ، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 19- العسقلاني، أحمد، (1419هـ) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ط1، السعودية، دار الغيث.
- 20- الروياني، محمد (1416هـ)، مسند الروياني، ط1، القاهرة، مؤسسة قرطبة.
- 21- الطبراني، سليمان، (بدون تاريخ) المعجم الكبير، ط2، دار إحياء التراث العربي.
- 22- ابن الاعرابي، أحمد، (1418هـ) معجم شيوخ ابن الاعرابي، ط1، السعودية، دار ابن الجوزي.
- 23- الخطيب البغدادي، أحمد (1407هـ)، موضح أوامم الجمع والتفريق، ط1، بيروت، دار المعرفة.
- 24- الكوفي، محمد، (1412هـ)، مناقب أمير المؤمنين، ط1، قم، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.
- 25- ابن عساكر، علي، (1415هـ)، تاريخ مدينة دمشق، بيروت، دار الفكر.
- 26- العسقلاني، أحمد، (1415هـ)، تقريب التهذيب، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 27- المزني، يوسف، (1406هـ)، تهذيب الكمال، ط4، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- 28- الذهبي، محمد، (1382هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط2، بيروت، دار المعرفة.
- 29- العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1404هـ.
- 30- مغلطاي، علاء الدين، (1422هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط1، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- 31- ابن حبان، محمد، (1396هـ) المجروحين، ط1، حلب، دار الوعي، حلب.
- 32- ابن معين، يحيى، (1408هـ) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ط1، المدينة المنورة، مكتبة الدار.
- 33- الهيثمي، علي، (1408هـ) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 34- العسقلاني، أحمد (بدون تاريخ) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ط2، دمشق، دار ابن كثير.
- 35- الألباني، محمد، (1415هـ) سلسلة الأحاديث الصحيحة، الرياض، مكتبة المعارف.
- 36- ابن حبان، محمد، (1393هـ)، الثقات، ط1، الهند، مؤسسة الكتب الثقافية.
- 37- السيوطي، عبد الرحمن، (1401هـ)، الجامع الصغير، ط1، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر.
- 38- المناوي، عبد الرؤوف، (1408هـ)، التيسير بشرح الجامع الصغير، ط3، الرياض، مكتبة الإمام الشافعي.
- 39- العزيزي، علي (بدون تاريخ)، السراج المنير شرح الجامع الصغير، الطبعة الخيرية.
- 40- الرحمه، حكمت، (2017هـ) الحوادث الكونية والكرامات الواقعة بعد مقتل الحسين، ط1، العراق، مؤسسة وارث الانبياء.
- 41- بامخرمة، (1428هـ) الطيب، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، ط1، جدة، دار المنهاج.
- 42- الجندي، محمد، (1995م) السلوك في طبقات العلماء والملوك، ط2، صنعاء، مكتبة الإرشاد.
- 43- الخزرجي، أحمد (2021م) طرز أعلام الزمن في طبقات أعيان اليمن، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 44- الألباني، محمد، 1409هـ، تمام المنّة في التعليق على فقه السنّة، ط2، الرياض دار الراية.

- 45- ابن أبي العنين، أحمد، (2002م) سؤالات للعلامة محدث العصر الألباني، مهبط الوحي.
- 46- ابن حنبل، أحمد، (1403هـ) فضائل الصحابة، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- 47- الشجري، يحيى، (1422هـ)، ترتيب الأمالي الخمسية، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 48- الاطرالسي، عبد الخالق، (1434هـ)، المعجم، ط1، دار البشائر الإسلامية.
- 49- الطبري، محمد، (1387هـ) تاريخ الرسل والملوك، ط2، مصر، دار المعارف بمصر.
- 50- الخوارزمي، الموفق، (1418هـ) مقتل الحسين، ط1، قم، أنوار الهدى.
- 51- الخطيب البغدادي، أحمد، (1417هـ) تاريخ بغداد، ط1، دار الكتب العلمية.
- 52- ابن أبي العنين، أحمد، (1426هـ)، مقدمته على كتاب الضعفاء الصغير للبخاري، ط1، مكتبة ابن عباس.
- 53- العسقلاني، أحمد، لسان الميزان، ط2، بيروت، مؤسسة الأعلمي.
- 54- النجاشي، أحمد، (بدون تاريخ) رجال النجاشي، قم، مؤسسة النشر الاسلامي، التابعة لجماعة المدرسين.
- 55- ابن تيمية، أحمد، (1422هـ) قاعدة جلية في التوسل والوسيلة، ط1، عجمان، مكتبة الفرقان.
- 56- الحاكم النيسابوري، محمد، (بدون تاريخ) المستدرک على الصحيحين وبذيله التلخيص للذهبي، بيروت، دار المعرفة.
- 57- السمعاني، عبد الكريم، (1408هـ) الأنساب، ط1، بيروت، دار الجنان.
- 58- الدارقطني، علي، (1413) سؤالات أبي الرحمن السلمي للدارقطني، ط1، طنطا، دار الصحابة.
- 59- المعلمي، عبد الرحمن، (1434هـ) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ط1، دار عالم الفوائد.
- 60- ابن قُطُوبُغَا، قاسم، (1432هـ) الثقات مما لم يقع في الكتب الستة، ط1، صنعاء، مركز النعمان.
- 61- العقيلي، محمد، (1418هـ) كتاب الضعفاء الكبير، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 62- أبو نعيم، أحمد، (1394هـ) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ط1، مصر، مطبعة السعادة.
- 63- ابن عدي، عبدالله، (1409هـ) الكامل في الضعفاء، ط3، بيروت، دار الفكر، بيروت.
- 64- الألباني، محمد، (1412هـ) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ط5، الرياض، مكتبة المعارف.
- 65- العراقي، عبد الرحيم، (1423هـ)، شرح التبصرة والتذكرة، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 66- الحاكم النيسابوري، محمد، (1408هـ) سؤالات مسعود السجزي عن أحوال الرواة، ط1، دار الغرب الإسلامي.
- 67- ابن سعد، محمد، (بدون تاريخ) الطبقات الكبرى، بيروت، دار صادر.
- 68- الزيلعي، عبدالله، (1415هـ) نصب الراية، القاهرة، دار الحديث، القاهرة.
- 69- الدار قطني، علي، (1404هـ) سؤالات الحاكم للدارقطني، ط1، الرياض، مكتبة المعارف.
- 70- العسقلاني، أحمد، (1408هـ) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- 71- الذهبي، محمد (1413هـ)، سير أعلام النبلاء، ط9، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- 72- الحاكم النيسابوري، محمد (1400هـ) معرفة علوم الحديث، ط4، بيروت، دار الآفاق الحديث.
- 73- سبط ابن العجمي، إبراهيم، (1407هـ) الكشف الحثيث، ط1، نشر عالم الكتب.
- 74- الدار قطني، علي، (1424هـ) سنن الدار قطني، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- 75- الرازي، عبد الرحمن، (1271هـ) الجرح والتعديل، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- 76- الدار قطني، علي، (بدون تاريخ) الضعفاء والمتروكون، المدينة المنورة، نشر: مجلة الجامعة الإسلامية.
- 77- الذهبي، محمد، (بدون تاريخ) المغني في الضعفاء، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
- 78- البخاري، محمد، (بدون تاريخ) التاريخ الكبير، تركيا، المكتبة الإسلامية.
- 79- ابن عبد البر، يوسف، (1412هـ) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ط1، بيروت، دار الجيل.
- 80- البيهقي، أحمد، (1408هـ) دلائل النبوة، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

- 81- البيهقي، أحمد، (1410هـ) شعب الإيمان، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 82- السليمانى، مصطفى، (2000م) إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث، ط2، عجمان، مكتبة الفرقان.
- 83- الذهبي، محمد، (1422هـ) المهذب في اختصار السنن الكبير، ط1، دار الوطن للنشر.
- 84- الذهبي، محمد، (1406هـ) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ط1، الزرقاء، مكتبة المنار.
- 85- شعيب الارنؤوط وبشار عواد، (1417هـ) تحرير التقريب، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- 86- ابن معين، يحيى، (بدون تاريخ) تاريخ ابن معين برواية الدوري، بيروت، دار القلم.
- 87- الذهبي، محمد، (1413هـ) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ط1، جدة، دار القبلة.
- 88- اللكي، أحمد، (2002م) نسخة نبيط بن شريط الاشجعي برواية اللكي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، [ضمن مجموع باسم الفوائد لابن منده].
- 89- الذهبي، محمد، (1408هـ) معجم الشيخ، ط1، الطائف، مكتبة الصديق.
- 90- ابن الجوزي، عبد الرحمن، (1412هـ) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 91- ابن ماكولا، علي، (1411هـ) الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 92- الدار قطني، علي، (1404هـ) سوالات حمزة السهمي للدارقطني، ط1، الرياض، مكتبة المعارف.
- 93- الدارقطني، علي، (1406هـ) المؤلف والمختلف، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- 94- الغماري، أحمد، (1403هـ) فتح الملك العلى بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ط3، إصفهان، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي العامة.
- 95- الطبراني، سليمان، (بدون تاريخ)، المعجم الصغير، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 96- البخاري، محمد، (1401هـ) صحيح البخاري، بيروت، دار الفكر.